منشور في صحيفة «بمحانية» في ١٩٨٢/٩/١، بيان رقم ٢٤ لكاتب المقال، المراسل العسكري للصحيفة المذكورة السيد بنون شنكار)، وان مخيمات اللاجئين في بيروت معرضة لاحداث تتجاوز ما حدث في تل الزعتر (مقال في صحيفة فرنسية تصدر في بيروت، بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٠ الملحق ببيان رقم ٧٦ للصحافي السيد شتراوس). لا نعلم ما إذا كان مضمون هذه المقالات قد وصل إلى صانعي القرار المتعلق بعملية الكتائبيين في بيروت الغربية، او لاولئك الذين نفذوا هذا القرار. نشير إلى هذه المقالات، علما بان هناك مؤشرات إلى انه حتى قبل اغتيال بشير لم يكن احتمال ارتكاب الكتائبيين لمذبحة في المخيمات شيئا سريا.

٧٧ ــ إننا لا نقول بان قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمين كان يجب ان لا يحدث في جميع الظروف وليس له مبرر. هناك اعتبارات جدية لصالح قرار كهذا. وحول هذه المسألة فإننا سنكرر ما سبق لنا وذكرناه عن وجود رغبة مفهومة لمنع حصول خسائر في صفوف جيش الدفاع الاسرائيلي في معركة جزافية داخل منطقة مبنية. وقد كان الطلب إلى الكتائبيين للمشاركة في معركة هي بالنسبة إليهم بداية جيدة للاستيلاء على السلطة واستعادة استقلال لبنان، مبررا. وان الكتائبيين كانوا اكثر خبرة من جيش الدفاع الاسرائيلي في كشف [الفدائيين]والتعرف إليهم.

هذه اعتبارات لها وزنها، حتى ولو كان صانعو القرار ومنفذوه واعين لأخطار قيام الكتائبيين بإيذاء السكان المدنيين. غير انهم مع ذلك، وبعد أن اخذوا جميع الظروف بعين الاعتبار، قرروا ارسال الكتائبيين إلى المخيمين بعد أن اتخذوا جميع الخطوات الضرورية لمنع الأذى عن السكان المدنيين. من الممكن أن لا يكون هناك مكان لتوجيه النقد إليهم، حتى بعد ان ظهر بان القرار سبب نتائج غير مرغوبة ونتج عنه الأذى. غير أنه، في هذا الحادث، لم تجر دراسة جميع الاعتبارات وتشعباتها. وهكذا فإن الأوامر الملائمة لم تصدر إلى منفذي القرارات، كما أن تنفيذ الاجراءات المطلوبة لم يتم بانتباه ملائم. وهنا نقع اسس وضع مسؤولية غير مباشرة على هؤلاء الأشخاص الذين، في نظرنا، لم يتمموا الواجبات الملقاة على عاتقهم.

٧٨ ــ نلخص هذا الفصل كي نؤكد ان الاعمال الوحشية في مخيمات اللاجئين ارتكبت من قبل اعضاء في الكتائب، وانه لا تقع اية مسؤولية مباشرة اطلاقا على اسرائيل او على اولئك الذين تصرفوا باسمها. في الوقت نفسه، من الواضح، مما قلناه أعلاه، أن القرار حول دخول الكتائبيين إلى مخيمات اللاجئين اتخذ دون اعتبار للمخاطر، التي كان على المقررين والمنفذين توقعها كاحتمال، بأن الكتائبيين قد يرتكبون مذابح ومجازر ضد سكان المخيمات، وبدون تفحص وسائل منع هذا الخطر. كما أنه من الواضح، من خلال تطور الأحداث، انه عندما راحت تصل التقارير حول أعمال الكتائبيين في المخيمات، لم تؤخذ هذه التقارير بانتباه معقول، ولم تستخلص النتائج الصحيحة منها، ولم تتخذ إجراءات فورية وسريعة للجم الكتائبيين وإنهاء أعمالهم. وهذا يعكس ايضا مسؤولية اسرائيل غير المباشرة عن الذي جرى في مخيمات اللاجئين.

سوف نناقش مسؤوليات اولئك الذين تصرفوا بالنيابة عن اسرائيل وباسمها في الفصول التالية.

(د) مسؤولية المراتب السياسية

٧٩ ــ من بين الذين تلقوا ملاحظات ارسلتها اللجنة طبقا للمادة ١٥ (١) من قانون لجان التحقيق كان هناك رئيس الوزراء ووزيران آخران. وفي هذه المسألة لم يكن هناك تمييز بين وزراء الحكومة والموظفين الحكوميين وغيرهم من المسؤولين. واتبعنا هذا الاسلوب لاننا نرى، من حيث المبدأ، انه يجب ان لا يكون هناك تفريق بين وزراء الحكومة وبين الاشخاص الآخرين الذين اتهموا بالمسؤولية الشخصية عن أعمال واخطاء غير مقصودة، في ما يتعلق بالمسؤولية الشخصية. ونرغب في أن نشير إلى ان أحداً من المحامين المعتمدين الذين مثلوا امامنا لم يثر اي نقاش حول اختلاف وضع وزراء الحكومة في التحقيقات التي جرت امامنا عن وضع الآخرين. ولي رأينا، أن اي إدعاء يدعو إلى تمييز من هذا النوع، متعذر الدفاع عنه تماما. وسوف نبحث هذه الحجة لاحقا، بالرغم من أنها لم تثر ضمن مداولات اللجنة بل خارجها.

في تقرير «لجنة تحقيق ــ حرب يوم الغفران» التي ستعرف فيما يلي باسم: (لجنة اغرانات)،